اقتصاد
الاثنين
العدد: (1846)
20 / 2 / 2017م
23 / جمادى الأول / 1438هـ

ضبط ألف طن من المواد الغذائية الفاسدة

ضبطت وزارة الصناعة والتجارة أكثر من ألف طن من المواد الغذائية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك في المرحلة الأولى من الحملة الوطنية لحماية المستهلك للفترة من 7 يناير - 5 فبراير 2017م.

وأوضح مدير استقرار الأسواق بالوزارة منذر الشرجبي أن الكميات المضبوطة شملت عدداً من السلع الغذائية التي انتهت صلاحيتها وتم تحريزها من قبل اللجان المختصة وتحرير «2409» محاضر ضبط بشأنها وستتم إحالتها إلى النيابة للنظر فيها وفقاً للقانون. وأشار إلى أن الحملة حقّقت نتائج إيجابية في إشهار الأسعار وتوحيد سعر رغيف الخبز وحصر المخازن وضبط السلع الفاسدة وتحديث قاعدة البيانات والتأكد من التعامل بالفواتير.

وقال الشرجبي: إن الوزارة ستواصل العمل بنفس الوتيرة خلال الفترة القادمة في سياق تشديد الرقابة على الأسواق وضبط أي تلاعب يضر بالمستهلك مادياً أو صحياً.

كما تحرص الوزارة من وراء استمرارية الحملات الاعتيادية والطارئة على خلق الوعي الكافي لدى المستهلك وأصحاب الأنشطة التجارية والخدمية ومنع الاحتكار للمواد الغذائية الأساسية وعدم التلاعب بالأسعار.

الميثاق

في ظل تراخٍ حكومي لوقف تدهور الريال وموجة غلاء تجتاح البلاد

ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية

تواصل العملة الوطنية "الريال" تراجعها في سوق الصرف الأجنبي، بالتزامن مع موجة جديدة من الغلاء، حيث أقدم المستوردون وتجّار الجملة والتجزئة على رفع أسعار السلع الأساسية والغذائية على الرغم من أن البضائع المعروضة حالياً في الأسواق تم استيرادها وتخزينها منذ عدّة شهور وقبل تراجع الريال ولم تتأثّر بالاضّطراب الذي يعاني منه الريال، في ظل غياب أي رقابة حكومية.

■ سعر البترول سيرتفع إلى 5800 والديزل 5200 و3000 لاسطوانة الغاز

■ الدولار يعاود الارتفاع إلى 350 ريالاً وامتناع الصرافين عن تداوله

وتراجع الريال مقابل الدولار إلى 380 ريالاً قبل أن يعاود الارتفاع إلى 350 ريالاً، مع رفض بعض الصرّافين تداول الدولار إلا لمن يعرفونهم، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المشتقات النفطية إلى 5800 ريال لدبّة البنزين "20 لتراً" و5200 ريال للديزل و3 آلاف ريال لاسطوانة الغاز الواحدة منقوصة الوزن "8,5 كيلو" و7500 ريال للدقيق و12300 ريال للسكر.

ومنذ منتصف يناير الماضي ارتفعت أسعار السلع بما فيها الأدوية بنسبة 15- 20%، على الرغم من أن المتغيّرات الخارجية للأسعار ثابتة بل إن مؤشرات الأسعار لمنظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" تشير إلى انخفاض في أسعار الحبوب لوفرة المخزون.

وفي سعيها لوقف تدهور الريال وجّهت حكومة الإنقاذ الوطني مستوردي القمح والدقيق وتجّار المشتقات النفطية والاتصالات والتبغ، بوقف شراء الدولار لفترة 30 يوماً، وألزمت الصرّافين بعدم البيع أو المضاربة، وطالبت وزارة الصناعة والتجارة بتحديد سقوف الاستيراد، وبالتالي تقنين عملية الاستيراد خلال أسبوع وتقديم قائمة بالاحتياجات المهمة والضرورية خلال العام الحالي ورفعها إلى اللجنة الفنية المشكّلة لاعتمادها وتعميمها على المنافذ.

وعقد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الدكتور حسين مقبولي، اجتماعاً في بنك التسليف التعاوني والزراعي بصنعاء مع مستوردي القمح والدقيق والمشتقات النفطية وممثّلين عن "جمعية البنوك اليمنية" و"جمعية الصرّافين اليمنيين" و"الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية" ووزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي اليمني.. وشكّل الاجتماع لجنة رقابية من الجهات الأمنية والمختصّة للإشراف على تنفيذ ما تم التوصل اليه، على أن يلتزم التجّار للمستوردين بتوريد إيداعات النقدية بالريال في حساباتهم في البنوك.

وبحث الاجتماع "تراجع سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع الطلب المتسارع على الدولار والنقد الأجنبي، والآلية السابقة للتعامل مع المشتقات النفطية، وتوريدات تجّار القمح والدقيق، وإعادة ثقة التجّار بالبنوك التجارية بإعادة الإيداعات إليها، وتحديد قائمة كافة المستوردات والسقوف من قبل وزارة الصناعة والتجارة".

وشدّدت بنود محضر الاجتماع على ممارسة العمل بتلك الآلية مع بنك التسليف مع تحديد مدّة 20 يوماً للعمل المصرفي، والتزام شركة النفط بعدم تصدير أو إخراج أية ناقلة ما لم يكن قد تم إيداع قيمتها نقداً لدى بنك التسليف، وإلزام تجّار الجملة بعدم التعامل أو التحويل مع الصرّافين.

واتّفق المشاركون في الاجتماع على أن يقوم البنك المركزي بمراقبة الإيداعات اليومية لدى البنوك التجارية ورفع تقارير للجنة الفنية، وتصحيح أوضاع محلات الصرافة غير المرخّصة والرقابة عليها بشرط استيفاء كافة البيانات القانونية.

الجدير بالذكر أن الاجتماع كلف نائب الرئيس التنفيذي لبنك التسليف عبدالجبّار سلامة بالاجتماع يومياً مع "جمعية الصرّافين" حول تنظيم سعر الصرف وموافاة اللجنة الفنية بالنتائج.

ودعا "جمعية البنوك" إلى إبلاغ البنوك التجارية بقبول النقد بكل الفئات، على أن يتم إيداع النقود نقداً وإعادته للعملاء نقداً بنفس الفئة عند الطلب، مع تعزيز الثقة لدى العملاء.

البنك المركزي يطرح أذون خزانة

جرى في مقرّ البنك المركزي اليمني، تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم "984" بقيمة 77 ملياراً و83 مليوناً و240 ألف ريال للآجال الثلاثة "91، 182، 364" يوماً.

وأوضح بيان صادر عن البنك المركزي أن متوسّط معدل الفائدة للآجال الثلاثة بلغ 16,60% و15,82% و15,81% على التوالي، وفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية هذا الاسبوع.

اقتصاد اليمن يدخل غرفة الإنعاش

د.عبدالغني علي السبئي

تحدق بالشعب اليمني -الى جانب مخاطر الحرب ومواجهة العدوان الذي تقوده السعودية- مخاطر الانهيار الشامل للاقتصاد الوطني الذي ينذر بتداعيات كارثية على حياة ومعيشة 27 مليون يمني.

حيث تسبب العدوان بتدمير مؤسسات الدولة، واستهداف القطاعات الانتاجية والعبث بالموارد العامة والتي تسببت في تدهور أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية تدهوراً شديداً، والوصول بها الى الوضع الكارثي..

وفي هذا الإطار أصدر الرئيس المنتهية ولايته في 18 سبتمبر الماضي، قراراً بنقل البنك المركزي اليمني الى عدن وتغيير مجلس ادارته، في خطوة ضاعفت معاناة الشعب اليمنى وتشديد الحصار واستمرار تبديد وهدر الموارد والسطو على ماتبقى من الاحتياطي النقدي وتسخيرها لتمويل حربهم ضد اليمنيين..

ان نقل البنك المركزي اليمني وتحكم هادي وحكومته بإدارة الملف الاقتصادي الإنساني وراء مخاطر الانهيار المؤكد للاقتصاد الوطني المتهالك نتيجة استهداف القطاعات الإنتاجية والآثار المباشرة للحرب والحصار على اليمن ومؤسساتها، وتدمير البنى التحتية والمنشآت العامة والخاصة وتعطيل غالبية الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

حيث تركز دول العدوان ومرتزقتها من تحركاتها وفق عدة خيارات لتدمير اقتصاد اليمن، كان من بينها سحب عمليات البنك المركزي وانتهاكهم للهدنة الاقتصادية التي رعتها الامم المتحدة والمجتمع الدولي على الرغم من حيادية واستقلالية عمل البنك المركزي بصنعاء..

وبهدف عدم تزويد خزينة الدولة بالمال، وفي الوقت نفسه اضعاف الاقتصاد الوطني ليكون في حالة تدهور أكثر مما كان عليه، مع ضمان تدفق الأموال إليها، ووقف صرفها على المستحقين، بما في ذلك إيقاف صرف أجور العاملين في جميع المناطق".

مؤشرات اقتصادية كارثية ومقلقة

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن من 13,3 مليار دولار عام 2014م إلى 8,7 مليار دولار عام 2015م، أي بحوالي - 34,6% العام الماضي، وزاد الانكماش عام 2016م بحوالي 4%.

ويعود اسباب هذا الانكماش الكبير الى آثار الحرب والحصار وتعليق دعم المانحين لليمن الذي بلغ حوالي 7,1 مليار دولار خلال الفترة 2012-2014م، وتجميد البرنامج الاستثماري العام، فضلاً عن تعثر إنتاج النفط الخام، والسيطرة على منابع الإنتاج وتوقف الصادرات النفطية وغير النفطية وتقييد الواردات من الخارج.

وجراء ذلك تراجعت الايرادات العامة للدولة بنسبة 63.7% خلال العام الماضي، وقفز عجز الموازنة الصافي الى ما نسبته 4,16 %، من الناتج المحلي الاجمالي متجاوزاً الحدود الآمنة، وبنسبة ارتفاع تقارب أربعة اضعاف العجز المسجل عام 2014م قبل الحرب والبالغ 4,7 %.

وتقدر الفجوة التمويلية للموازنة للعام الجاري بحوالي 5,8 مليار دولار، في حين ارتفع إجمالي رصيد الدين العام من 22,1 مليار دولار عام 2014م، إلى 25,9 مليار دولار عام 2015م، وبما يمثل 65,5 % و94,4 % من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي.

ويشكل الدين العام الداخلي النسبة الاكبر، حيث ارتفع رصيده من 14,8 مليار دولار عام 2015م إلى 19 مليار دولار عام 2016م، واستحوذت مدفوعات الفائدة على الدين المحلي ما يقارب ثلث النفقات العامة (29,9%) عام 2016م، وهذا يعني مزيداً من رصيد وأعباء الدين العام على الاقتصاد اليمني والأجيال القادمة.

وفي مسار موازٍ، تشير تقارير المستجدات الاقتصادية في اليمن، الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الى حوالي 176 دولاراً للفرد عام 2016م، بعد ان كان 723 دولاراً للفرد عام 2010م.. ويوصف هذا الانخفاض بأنه وصل إلى "مستويات مقلقة"، ما يعني انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفع أصلاً، ومزيد من انتشار سوء التغذية بين الأطفال.

وبلغ معدل التضخم السنوي حوالي 30% في عام 2015م، وازداد بصورة أكبر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة، في عام 2016م كما تدهورت القوة الشرائية للعملة الوطنية، مع ارتفاع سعر الصرف الموازي للدولار مقابل الريال اليمني بحوالي 40% في الشهر الجاري مقارنة بما كان عليه مطلع العام الماضي..

ان اقتصاد البلاد دخل بالفعل مرحلة حرجة هي أقرب إلى غرفة الانعاش، حيث انهارت الخدمات الأساسية وانكمش النشاط الاقتصادي واختفت المشتقات النفطية وتصاعدت أسعار السلع وانتعشت الأسواق السوداء وخاصة للمشتقات النفطية وأسعار الصرف.. إن اليمن وأمام هذا المشهد الاقتصادي المريع وفي ظل استمرار الاستهداف الممنهج والضغوط الداخلية والخارجية الكبيرة، معناه أن اقتصاد البلاد يتجه الى وضع كارثي.

انعكاساته الاجتماعية والإنسانية

انعكس التدهور الاقتصادي في اليمن جراء استمرار العدوان والحصار، بشكل مخيف على الوضع الاجتماعي والمعيشي، حيث تجاوز عدد الفقراء 85% من السكّان الذين يقدّر عددهم بـ26 مليون شخص، وفقاً لتقرير حديث اصدره البنك الدولي.

وتشير المعلومات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الانسانية إلى أن حوالي 21,2 مليون شخص (أي 82% من السكان) يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في اليمن، منهم 9,9 مليون طفل، فيما بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 2,2 مليون نازح في يونيو 2016م.

وأكدت الأمم المتحدة أن الحرب والحصار علي اليمن أدى إلى تدهور شديد في الاقتصاد، وتسريح 70% من العمالة لدى شركات القطاع الخاص، حيث إن واحدة من كل 4 شركات أغلقت في البلاد.. اضافة الى فقدان ما يزيد على 3 ملايين عامل لمصادر دخلهم وانضمامهم إلى صفوف البطالة.. ويشير البنك الدولي الى أن البطالة بين صفوف الشباب اليمني ارتفعت إلى 60%.

كما أن نزوح رأس المال الوطني إلى خارج البلد هرباً من الوضع سبب رئيس لتزايد البطالة إلى معدلات غير مسبوقة.. إن أكثر من مليوني عامل يمني فقدوا أعمالهم جراء الحرب، التي يشنها العدوان، ونتيجة توقف المئات من المنشآت الصناعية والتجارية عن مزاولة أنشطتها" ونحو 800 شركة مقاولات توقفت عن العمل بشكل كامل، وتعرضت الآلاف من المنشآت الصناعية والتجارية للاستهداف المباشر من طائرات العدوان وادوات العدوان بالداخل.

مرتبات الموظفين

بالرغم من التزام هادي وحكومته أمام المجتمع الدولي وصندوق النقد بأنه سيصرف مرتبات موظفي الدولة البالغ عددهم مليون و200 الف موظف (مدني وعسكري)، إلاّ أن ذلك لم يتم منذ اربعة أشهر، بالاضافة الى عدم التزامه بتأمين طريقة سليمة وصحيحة للتدفق النقدي السلعي في المعاملات الخارجية، بما يحافظ على التدفق السلعي والنقدي واستمرار مصالح الشعب وعدم التأثير عليها.

مع العلم أن دول الاحتلال وحكومة هادي شرعت في اتخاذ إجراءات لاستئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز المسال المتوقف منذ بدء العدوان وسيطرته على المحافظات النفطية والغازية.. بالاضافة إلى استلامهم العملة النقدية المطبوعة في روسيا. التى كانت مخصصة لمواجهة مشكلة السيولة النقدية وبغرض استخدامها بما يحافظ على التدفق السلعي والنقدي، وصرف الأجور والمرتبات واستمرار مصالح الشعب وعدم التأثير عليها، ولكن ماحصل هو توقف الدورة الاقتصادية للبلد والتي يترتب عليها التدهور المتسارع للوضع الاقتصادي والإنساني والاجتماعي.

الفاو تحذّر من موت 20 مليون يمني جوعاً الأشهر القادمة

أكد مدير وحدة الطوارئ في منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) دومينيك بيرجون أن من غير المقبول في القرن الـ 21 أن يكون 20 مليون شخص يواجهون خطر الموت جوعاً في مختلف أنحاء العالم .. داعياً الى إيجاد حلول للصراعات المسلحة في بعض الدول عبر الطرق السياسية.

وقال بيرجون في تصريحات نقلتها وسائل إعلام بلجيكية -الجمعة: ان هناك أربع مناطق في العالم حالياً يعاني سكانها من الجوع مثل اليمن وجنوب السودان ونيجيريا والصومال.

وبيَّن ان "هناك 20 مليون شخص يعانون من نقص حاد في الغذاء في هذه المناطق ويخشى أن يموتوا جوعاً على مدة الأشهر الستة القادمة".

ووصف المسئول الاممي حالة السكان بـ"المأساوية" .. مؤكداً "أنهم لا يتمكنون من الحصول على الأغذية الأساسية، بل ويضطرون إلى بيع ممتلكاتهم ومواشيهم للحصول على الغذاء.

وقال: "نحن في منظمة الفاو نشعر بقلق شديد تجاه هذا الوضع" .. مشيراً الى أن هذا الوضع هو الأسوأ منذ 20 عاماً.

وبيَّن مدير وحدة الطوارئ في (الفاو) أن العامل الأساسي الذي يؤدي إلى الوصول إلى هذا الوضع هو الصراعات المسلحة، وتضاف إلى ذلك العوامل المناخية والجوية مثل الجفاف.

ودعا بيرجون المجتمع الدولي إلى العمل من أجل إيجاد حلول للصراعات المسلحة عبر الطرق السياسية، كما يتعين تمكين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية من العمل بشكل آمن وتسليم المساعدات الإنسانية بشكل عاجل.

مشيراً الى أن 80 بالمائة من الأشخاص المهددين بالجوع هم من الذين يعتمدون بشكل أساسي في حياتهم على الزراعة.

وأوضح أن معالجة ظاهرة الجوع يجب أن تتم على المديين المتوسط والبعيد.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تطلق العديد من المنظمات الدولية نداءات من اجل معالجة المجاعات التي تهدد جنوب السودان واليمن والصومال والعديد من المناطق في العالم.